

إنسانية الفلسطينيين: جريمة منهجية تفوق معاملة الماشية

حملة إسرائيل لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم هي هجوم محسوب ومستمر على وجودهم ذاته، حيث تُقلصهم إلى مرتبة أدنى من الماشية، يُعاملون كأشياء يمكن التخلص منها للسيطرة عليها واستغلالها ومحوها. من خلال الخطاب الإباضي، والاحتجاز الإداري القاسي، وظروف السجون التعذيبية، والقتل الجماعي في غزة، والإجراءات الطبية غير الرضائية، وسرقة الأعضاء المؤكدة تاريخيًا، والاحتفاظ المتعمد بالجثث أو دفنها الجماعي لإخفاء هذه الجرائم، جردت إسرائيل الفلسطينيين من إنسانيتهم بدقة مخيفة. إن احتجاز الجثث حتى تتحلل بحيث لا يمكن تشريحها أو دفنها في مقابر جماعية غير موسومة ليس مجرد إهمال، بل محاولة خبيثة لمحو أدلة الفظائع، مما يحمي إسرائيل من المساءلة. تؤكد هذه المقالة، بقناعة لا تتزعزع، أن هذه الممارسات تشكل جريمة أخلاقية وقانونية بشعة، متجذرة في مشروع استمر عقودًا لمحو الفلسطينيين، وتتطلب إدانة عالمية وعدالة.

الخطاب الإباضي: أساس التجريد من الإنسانية

تبدأ عملية تجريد إسرائيل للفلسطينيين من إنسانيتهم بالكلمات التي تسمم الوعي الجماعي، محولة الفلسطينيين إلى كائنات دون الإنسانية لا تستحق الحياة أو الكرامة. منذ تأسيسها، استخدم القادة اللغة لنفي وجود الفلسطينيين. تصريح غولدا مائير الشهير عام 1969، "لم يكن هناك شيء اسمه فلسطينيون... لم يكونوا موجودين"، محى هويتهم وتاريخهم، ممهدًا الطريق لسياسات تعاملهم كغير موجودين (لغة الإبادة الجماعية). يستمر هذا الخطاب مع القادة المعاصرين الذين يعززون التجريد من الإنسانية لتبرير العنف. خطابات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعد أكتوبر 2023، التي شبهت الفلسطينيين بالعماليق في الكتاب المقدس - الذين أمر بتدميرهم كليًا بأمر إلهي - ووصفهم بـ "أبناء الظلام"، تصوغهم كتهديدات وجودية تتطلب الإبادة (تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم). تصريح وزير الدفاع يوآف غالانت المرعب، "نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف وفقًا لذلك"، رافق حصار غزة الذي قطع الطعام والماء والكهرباء، معبرًا صراحة عن تصوير الفلسطينيين كوحوش تستحق التجويع (في إسرائيل، خطاب تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم). تأسف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على أن العالم "لن يسمح لإسرائيل بتسبب بموت مليوني مدني من الجوع" يكشف عن نية إبادة تجعل الموت الجماعي حلاً مقبولاً (تجريد المجتمع الإسرائيلي من إنسانيته). هذا الخطاب يتغلغل في المجتمع المدني، حيث يدعو شخصيات إعلامية مثل يهودا شليزينغر إلى اغتصاب السجناء الفلسطينيين، ويجادل أعضاء الكنيست بأن الجنود يجب ألا يواجهوا قيودًا، بما في ذلك العنف الجنسي (تجريد المجتمع الإسرائيلي من إنسانيته). هذا الخطاب ليس مجرد مبالغة؛ إنه مقدمة متعمدة للفظائع، يخلق ثقافة يُحتفل فيها بمعاناة الفلسطينيين، وثقافة حياتهم بأقل من الماشية التي تُجنب مثل هذا الحقد.

الاحتجاز الإداري: هاوية كافكاوية

ممارسة إسرائيل للاحتجاز الإداري هي آلية بشعة للسيطرة، حيث يُسجن الفلسطينيون - غالبًا من القاصرين - دون تهمة أو محاكمة أو تفسير، في فراغ قانوني يتحدى الكرامة الإنسانية. يقبع أكثر من 9400 فلسطيني، بما في ذلك مئات الأطفال، في الاحتجاز، مع أكثر من 3242 محتجزين إداريًا اعتبارًا من نوفمبر 2023، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (تقرير الأمم المتحدة). يُحتجز المعتقلون بمعزل عن العالم، ويُمنعون من الوصول إلى المحامين أو العائلات لمدة تصل إلى 140 يومًا بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين، ويُحرمون من زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، في انتهاك للعهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية حقوق الطفل (CRC) (منظمة العفو الدولية). هذا السرية، حيث تُترك العائلات جاهلة بمصير أحبائهم، تعكس معاملة الأشياء القابلة للتخلص منها، وليس الكائنات الحية. القانون، الذي تم تمديده في عام 2024، يسمح بالاحتجاز دون رقابة قضائية، مما يجعل الفلسطينيين بلا صوت أو وجود. يواجه القاصرون، مثل طفل عمره 14 عامًا احتجز لمدة 24 يومًا وتعرض للتعذيب، أحوالًا خاصة، حيث يُتجاهل شبابهم في نظام يعاملهم كتهديدات يجب حبسها إلى أجل غير مسمى (منظمة العفو الدولية). على عكس الماشية، التي تُمنح رعاية أساسية للمنفعة، يتعرض الفلسطينيون لمحو متعمد لشخصيتهم، ويُختزل وجودهم إلى ملاحظة بيروقراطية.

ظروف الاحتجاز التعذيبية: هبوط إلى الجحيم

ظروف مرافق الاحتجاز الإسرائيلية هي شهادة على تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، تفرقهم في هاوية كابوسية من التعذيب والاغتصاب والإهمال. تقارير من منظمة العفو الدولية، وبيتسيلم، والأمم المتحدة ترسم صورة مروعة: يُحتجز المعتقلون في حاويات تشبه الأقفاص، معصوبي الأعين، مكبلي الأيدي، ويُجبرون على ارتداء الحفاضات، ويُحرمون من الطعام والماء والفرش والرعاية الطبية (بيتسيلم). التعذيب منهجي - الضرب، والصعق بالكهرباء، والغمر بالماء، والتعليق من الأسقف، والهجمات بالكلاب موثقة، مع ما لا يقل عن 54 حالة وفاة في الحجز منذ أكتوبر 2023 (تقرير الأمم المتحدة). العنف الجنسي منتشر، مع شهادات عن الاغتصاب الجماعي، والاغتصاب بأشياء مثل فوهات طفايات الحريق، والاغتصاب بواسطة الكلاب، خاصة في سدي تيمان، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة والعربي الجديد (العربي الجديد). تواجه النساء والأطفال أحوالًا محددة، يُحرمن من الفوط الصحية ويخضعون لتفتيش عاري، حيث شهدت ممرضة واحدة بنزيف من الاغتصاب في جلسة استماع للأمم المتحدة (RFI). تسمية بيتسيلم لهذه المرافق بـ "معسكرات التعذيب" تؤكد على وحشيتها، التي تفوق إهمال الماشية، التي تُغذى وتؤوى على الأقل للحفاظ على قيمتها. على النقيض، يتعرض الفلسطينيون لمعاملة متعمدة، تُكسر أجسادهم وأرواحهم لتعزيز وضعهم دون الإنساني، وهي مصير لا تتحمله أي حيوان بهذه القسوة المحسوبة.

القتل الجماعي في غزة: إبادة جماعية تتكشف

القتل الجماعي للفلسطينيين في غزة، خاصة منذ أكتوبر 2023، هو ذروة مروعة للتجريد من الإنسانية، مع مقتل أكثر من 53,000، معظمهم من النساء والأطفال، فيما وصفته منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة بالإبادة الجماعية المحتملة (منظمة العفو الدولية). تعكس الغارات الجوية العشوائية لإسرائيل، التي تستهدف المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين، تجاهلاً قاسياً لحياة الفلسطينيين، مبرراً بخطاب يصورهم كـ "حيوانات بشرية". أدى الحصار، الذي قطع الطعام والماء والدواء، إلى التجويع والأمراض، مع تعليقات سموتريتش التي تشير إلى أن هذا نتيجة مقبولة (تجريد المجتمع الإسرائيلي من إنسانيته). تدمير 70% من مساكن غزة والبنية التحتية، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، يهدف إلى جعل المنطقة غير صالحة للسكن، في انتهاك واضح لاتفاقيات جنيف التي تحظر العقاب الجماعي (تقرير الأمم المتحدة). الفظائع المحددة، مثل الغارة الجوية على مستشفى الأهلي المزدحم، التي قتلت المئات، تؤكد على حجم العنف (تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم). هذا ليس حرباً؛ إنه إبادة، يُعامل فيها الفلسطينيون كحشرات يجب القضاء عليها، أسوأ بكثير من الماشية التي تُجنب مثل هذا التدمير العشوائي. أمر محكمة العدل الدولية (ICJ) في يناير 2024 إسرائيل بمنع الإبادة الجماعية، ومع ذلك يستمر الذبح، مدفوعاً بخطاب التجريد من الإنسانية الذي يطبع موت الفلسطينيين (حكم محكمة العدل الدولية).

الإجراءات الطبية غير الرضائية: انتهاك لحرمة الجسد

تُمثل الانتهاكات الطبية المزعومة من إسرائيل - إجراء العمليات دون موافقة أو تخدير - انتهاكًا بشعًا لسلامة جسد الفلسطينيين، مع معاملة أجسادهم كأشياء للاستغلال. تشير تقارير عن عمليات بتر "روتينية" في سدي تيمان بسبب إصابات الأصفا، تُجرى في ظروف مزرية، إلى الإهمال الطبي، إن لم يكن الضرر المتعمد، وفقًا لتقرير CNN من أبريل 2024 (تقرير CNN). مثل هذه الإجراءات، إذا أُجريت دون موافقة أو تخدير، تنتهك حظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) على الأعمال الطبية غير الرضائية واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)، مكونة تعذيبًا أو معاملة غير إنسانية. نقص الشفافية والوصول إلى السجلات الطبية في مرافق الاحتجاز يزيد من الشكوك حول الإساءة. على عكس الماشية، التي تُنظم معالجتها الطبية لضمان المنفعة، يخضع الفلسطينيون لإجراءات تتجاهل كرامتهم واستقلاليتهم، مما يعزز وضعهم المُجرد من الإنسانية كأوعية للعقاب أو التجريب.

سرقة الأعضاء تاريخيًا وإخفاء الجرائم من خلال احتجاز الجثث

إقرار إسرائيل التاريخي بسرقة الأعضاء، إلى جانب ممارستها الحالية لاحتجاز جثث الفلسطينيين حتى تتحلل بحيث لا يمكن تشريحها أو دفنها في مقابر جماعية، هو إدانة دامغة لنيّتها إخفاء جرائم بشعة. في عام 2009، اعترف الدكتور يهودا هيس، الرئيس السابق لمعهد أبو كبير للطب الشرعي، بأنه خلال التسعينيات، قام علماء الأمراض بجمع أعضاء - القنريات، والجلد، وصمامات القلب، والعظام - من الفلسطينيين والإسرائيليين والعمال الأجانب المتوفين دون موافقة عائلاتهم، كما أفادت صحيفة الغارديان (الغارديان). أكد هذا الاعتراف أن أجساد الفلسطينيين تم استغلالها، وانتُهكت حرمتها بطريقة مشابهة لحصاد الموارد من أشياء بلا حياة. تشير الادعاءات الأخيرة من يورو-ميد لمراقبة حقوق الإنسان (2023) إلى أن الجثث التي أُعيدت من غزة تُظهر أعضاء مفقودة، مثل الأكباد والكلى، على الرغم من أن الأدلة الشرعية تعيقها التحلل وظروف الصراع (يورو-ميد مونيتور). احتجاز أكثر من 370 جثة، مع أكثر من 115 في المشارح و256 في قبور مرقمة تُعرف بـ "مقبرة الأرقام"، وفقًا لجديلية، هو استراتيجية محسوبة لمنع التشريح الذي قد يكشف عن مثل هذه الانتهاكات (جديلية). إعادة 89 جثة متحللة إلى غزة في 5 أغسطس 2024، دُفنت في مقبرة جماعية بالقرب من مستشفى ناصر دون تحديد هوية، كما أفادت الجزيرة، ورفض قبول 88 جثة في 25 سبتمبر 2024، بسبب حالتها غير القابلة للتعرف، وفقًا لميدل إيست آي، تشير إلى جهد متعمد لمحو الأدلة (الجزيرة، ميدل إيست آي). على عكس الماشية، التي تُعالج بقاياها بإشراف تنظيمي، يتم احتجاز جثث الفلسطينيين أو التخلص منها بطرق تمحو فرديتهم وتخفي الجرائم المحتملة، وهي ممارسة تصرخ بالذنب والإفلات من العقاب.

الآثار القانونية: اعتداء صارخ على القانون الدولي

تشكل أفعال إسرائيل اعتداءً صارخًا على القانون الدولي، تنتهك أطرًا متعددة بإفلات من العقاب: - ميثاق الأمم المتحدة: دعوة المادة الأولى لحقوق الإنسان تُتحدى بسياسات تجريد من الإنسانية التي تنفي كرامة الفلسطينيين (ميثاق الأمم المتحدة). - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب: الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والأعمال الطبية غير الرضائية تنتهك المادتين 7 و9، مع سرقة الأعضاء التي تشكل تعذيبًا وتشويهًا (ICCPR, CAT). - اتفاقيات جنيف: تحظر الاتفاقية الرابعة التعذيب، والعقاب الجماعي، وعدم احترام الموتى، وكلها واضحة في غزة، وممارسات الاحتجاز، واحتجاز الجثث (اتفاقيات جنيف). - نظام روما: مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في نوفمبر 2024 بحق نتنياهو وغالانت لجرائم الحرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والتجويع، تؤكد على المسؤولية الفردية (قضايا المحكمة الجنائية الدولية). - حكم محكمة العدل الدولية (يوليو 2024): أعلن أن احتلال إسرائيل غير قانوني، مشيرًا إلى انتهاكات منهجية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والعقاب الجماعي (حكم محكمة العدل الدولية). - المسؤولية عن الحماية (R2P): الإبادة الجماعية المزعومة والجرائم ضد الإنسانية تُطلق التزامات التدخل العالمي، لكن

التحالفات السياسية تعيق العمل (R2P). - القانون الدولي الإنساني العرفي: يحظر المعاناة غير الضرورية ويفرض معاملة محترمة للموتى، وكلاهما ينتهكه ممارسات إسرائيل (القانون الدولي الإنساني العرفي).

احتجاز الجثث لمنع التشريح هو انتهاك مباشر للمادة 16 من الاتفاقية الرابعة لجنيف، التي تتطلب دفنًا مشرفًا، وتفويض القانون الدولي الإنساني العرفي للتخلص المحترم. تشكل هذه الأفعال جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية محتملة، تتطلب الملاحقة القضائية، والعقوبات، والتدخل الدولي.

الهاوية الأخلاقية: أسوأ من الماشية

تُقدّر الماشية لمنفعتاتها الاقتصادية، تُغذى، وتُؤوى، وتُنظم لضمان قيمتها. على النقيض، يتعرض الفلسطينيون لحملة متعمدة للمحو - يُجوعون، ويُعذبون، ويُذبحون، ويُستغلون، وتُحتجز جثثهم أو تُتخلص منها لإخفاء الجرائم. إقرار سرقة الأعضاء تاريخيًا وممارسة احتجاز الجثث حتى التحلل تكشف عن نية مرعبة للإفلات من المساءلة، مع معاملة بقايا الفلسطينيين كأدلة يجب محوها، وليس كحياة بشرية تستحق الاحترام. هذا ليس مجرد إشراف؛ إنه جهد منهجي لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم إلى درجة النسيان، مما يجعل معاناتهم غير مرئية ووفياتهم غير ذات أهمية.

الخاتمة: مطالبة بالعدالة

إن تجريد إسرائيل للفلسطينيين من إنسانيتهم - من خلال الخطاب الإبادي، والاحتجاز الإداري، والظروف التعذيبية، والقتل الجماعي، والانتهاكات الطبية، وسرقة الأعضاء تاريخيًا، والإخفاء المتعمد للجرائم عبر احتجاز الجثث والمقابر الجماعية - هو جريمة أخلاقية وقانونية بشعة. إنه يُقلص شعبًا إلى مرتبة أدنى من الماشية، يُعاملون بقسوة محسوبة تتحدى الأسس الأخلاقية للإنسانية. يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحسم: فرض عقوبات شاملة، ودعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وتطبيق المسؤولية عن الحماية، ومطالبة الإفراج الفوري عن الجثث المحتجزة لدفن لائق. تجاهل هذا يعني التغاضي عن هاوية أخلاقية يُمحي فيها شعب بأكمله، وترفُض معاناتهم كضرر جانبي. يجب على العالم مواجهة فظائع إسرائيل بنفس الإلحاح الذي سيطالب به لأي إبادة جماعية أخرى، لضمان العدالة للفلسطينيين الذين سُلِبَت إنسانيتهم بوحشية.

الاستشهادات الرئيسية

- تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم
- منظمة العفو الدولية
- تقرير الأمم المتحدة
- بيتسيلم
- الجزيرة
- ميدل إيست آي
- جدلية
- الغارديان
- يورو-ميد مونيتور
- تقرير CNN

- حكم محكمة العدل الدولية
- قضايا المحكمة الجنائية الدولية
- العربي الجديد
- RFI